مستقبل الهيئة الاجتماعية

ان من يقرأ علم الاجتماع ويشرف على مبادئهِ العامة لا مندحة لهُ من التشوُّف الى معرفة مستقبل العمران البشري. والانسان خلق نزوعاً الى استطلاع الخفايا واستكشاف الخبايا فلا يقنع بما يقف عليهِ من حوادث الادوار الخالية بل يريد ان يعلم شيئاً عن مصير الانسان واذا وجد رأياً لفيلسوف من الفلاسفة عما يتعلق بالمستقبل اعتصم بذلك الرأي ولو كان واهناً وربما حسبهُ حقاً راهناً. قال سبنسر في هذا الصدد «اني لا اميل الى الرجم بالغيب والتكهن بمصير المجتمع الانساني على اني قد ارى نقصاً في علم الاجتماع اذا كان يمكننا من الحكم على الحوادث الماضية فقط ولا نستطيع ان نعلم بواسطتهِ شيئاً عن الحوادث المستقبلة. وربما ارتاب الاكثرون في نفع هذا العلم اذا كانت آراؤهُ مقصورة على الزمان الغابر او لم يكن اتخاذهُ قبساً يستضاء بهِ في البحث عن حالات المستقبل المظلمة. على ان العوامل التي تعمل في الهيئة الاجتماعية كثيرة وبينها مباينة عظيمة. ناهيك انهُ يظهر حيناً بعد حين عوامل جديدة لم تكن منتظرة. وهذا التباين يعترض دون التنبوء عما يطرأ على المجتمع الانساني في المستقبل. ثم ان تقدم العلم الطبيعي قد اثر كثيراً في النشوء الاجتماعي وسوف يظهر تأثيرهُ ايضاً في المستقبل. وكلما تقدمت العلوم الطبيعية تتقدم الصناعات البشرية وهذا التقدم يؤول الى تغيير كبير في الهيئة الاجتماعية وعدا ذلك فان انتشار العلم الصحيح بين البشر قد غير شيئاً كثيراً من افكارهم واعتقاداتهم بالمادة والقوة التي تفعل في المادة وهذا التغيير لا بد ان يفضي الى التأثير في الاديان فيرتخي الوازع الديني الذي يعد الآن اساس الالتزام الادبي وقبل ان يحل محلهُ نظام ادبي مؤسس على حقائق علمية صرفة لا مناص من حدوث هدنة تضعف فيها الآداب لضعف الوازع الديني. ومن الغريب اننا نرى فئة كبيرة من البشر ترتقي في عقائدها وافكارها الدينية وهي الفئة المنورة التي تلجأ الى الاجتهاد فاننا نشاهد فئة اخرى ترجع القهقرى وتحافظ على مآخذها الدينية فيعظم بينها نفوذ الرؤساء الروحيين. وقد تتعذر معرفة النتائج التي تنجم عن هذا الاختلاف. وفوق ذلك فان هنالك تفاوتاً في اساليب التربية التي تتربى بها طبائع الانسان في العصر الحاضر فمن الناس من تتربى فيهم غرائز حب القتال وسفك الدماء فينشأون على ما كان عليهِ الناس في عصور الهمجية يوم كانوا يغزون بعضهم بعضاً ومنهم من يعنون بتربية العواطف السامية في الانسان ومثل هؤلاء يعثات الخير وجمعيات كثيرة تتمحض لنفع الناس

وترقية اخلاقهم وهكذا فانك ترى حرباً ادبية بين البشر لا تعلم عقباها ولا يدرك مصيرها

ان المؤثرات التي تؤثر في حالة الانسان الاجتماعية تتكيف بتكيف عيشته فان عاش منفرداً عن سائر البشر فبعض كل شيء تسوقه اليه سليقته ولا يؤثر فيه سوى محيطه الطبيعي وفي هذه الحالة يكون هو المسيطر الوحيد على نفسه واما اذا خالط الناس فيصبح عرضة لعوامل اخرى فيضطر احياناً ان يفعل افعالاً لا يهوى فعلها او يتحاشى عن امور يرغب فيها ويحدث هذا فيما اذا عاش بين جماعة معادية لجماعة اخرى فيكون هو مكرهاً ايضاً ان يعادي تلك الجماعة واذا اوعز رئيس جماعته الى افرادها ان يقوموا ويحملوا على الاعداء او يغزوهم فلا مناص له من مشاركتهم في حملتهم وغزوتهم واذا لم يصدع بأمر الرئيس فيعاقب بان يبعد او يعذب او يطرد طرداً من بين تلك الجماعة . وكلما كانت الكراهية شديدة بين القومين قويت شوكة الرئيس فيضطر الافراد ان يخضعوا لزعيمهم خضوعاً مطلقاً لان المناوأة الدائمة بين القبيلتين تقتضي التضامن والاتحاد حتى تتمكن الواحدة من مصادمة الاخرى والتخلص من غوائل شرها وبالعكس فانه اذا كانت القبيلة عائشة بسلام وطمأنينة وليس لها اعداء فان الفرد في هذه الحالة يكون مستقلاً بنفسه اكثر منه في الحالة السابقة ولا يكره الافراد على الاستسلام لمشيئة زعمائهم الا في حوادث نادرة

والحالة التي يجب ان ينظر اليها في مستقبل النشوء الاجتماعي هي خضوع الفرد للغير واستقلاله عنه او معرفة الحد الذي يقف عنده خضوعه لغيره ويبتدئ استقلاله بنفسه وعندما نتوخى الكلام على مستقبل الاجتماع البشري يجب اول كل شيء ان نعرف هل الدلائل الحاضرة تدل على ان استقلال الفرد بنفسه سوف يزيد او انه سوف ينقص فاذا اشتدت صولة القوة الحاكمة المسيطرة على الفرد يضعف استقلاله ويصبح في قبضة الغير سواء كان هذا الغير ملكاً واحداً او حكومة مؤلفة من بضعة اشخاص او جمهورية مؤلفة من رئيس وبعض الاعيان او غير ذلك

خذ مثال ذلك المانيا فقد شرعت هذه الدولة في تنظيم قوتها الجندية منذ نشأتها ولا تزال في ازدياد فهي تضرب الضرائب الفاحشة على رعاياها حتى تقدر ان تقوم بنفقات الاسلحة وتعنى بتربية ابنائها على حب القتال وتعظم هيبة حكومتها يوماً فيوماً وبذلك يتداعى استقلال الفرد ويتوسع بطش القوة الحاكمة والذي يجري في المانيا يجري تقريباً في كل بلد من البلدان

واغرب من كل ذلك هو ان الحكومات الجمهورية التي يذهب الناس الى انها محكومة

من الشعب فيها من الاستبداد وحب الاثرة ما لا يعثر عليهِ في الحكومات الملكية المطلقة ومن الغلط ان تقول ان البلد الدستوري يحكم نفسهُ بنفسهِ او ان الافراد يشتركون في ادارة امورهم وتسيير شؤونهم في حين نرى ان رئيس الامة في اميركا لهُ صولة اكثر من ملك انكلترا والصحيح ان احتكار السيطرة موجود في كل دولة فقد يكون ذلك في شخص واحد او يكون في بضعة اشخاص وكل ذلك يدل على ان استقلال الانسان بنفسهِ سوف يضعف في المستقبل فيصبح في حالة يكون فيها تحت سلطة القوة العمومية لا يقدر ان يفعل الاَّ ما يساق اليهِ ويكون مكرهاً على التفادي مما ينهى عنهُ · وقد قال الشارعون في هذا العصر «ان الهيئة الاجتماعية ترتقي ارتقاء عظيماً اذا اصبحت القيادة في ايادي القليلين العاقلين فهؤلاء يقررون على اجراء النافع للسواد الاعظم وهؤلاء يخضعون لقرارات اولئك ويتسلون الى مشيئتهم لانهم اعلم بحاجتهم وادرى بمطالبهم»

ومن المؤكد ان القوة العمومية تبذل كل وسعها في سبيل اضعاف الفرد فمن الوسائل التي تتخذها الآن لاضعافهِ نظام العسكرية القهري· فانها تحتم على كل فرد ان ينتظم في سلك العسكرية وهذا من شأنهِ ان يقلل من حرية الفرد واستقلالهِ بنفسهِ وفي الامة الحربية يكون الخضوع الاعمى عاماً بين جميع المقاتلة او العساكر فان كل فرد من افيئة مضطر ان يخضع لمن هو اعلى منهُ رتبة والامة كلها تخضع للجيش لانها مجبورة ان تقدم لهُ ما يحتاج اليهِ حتى يذود عن حوزتها ويدرأ عنها مطامع الامم الحربية والدول القوية · والخضوع واجب بين جميع افراد الحكومة الملكية لان كل موظف يخضع لمن هو اعلى منهُ

والخضوع صفة لازمة لازبة بين افراد الامة كلهم · واذا تقلص ظل الحرب فينشأُ في الفرد ميل عظيم الى حب الاستقلال واستخدام مواهبهِ وقواهُ في سبيل منفعتهِ الخاصة ويجعل دأبهُ مقاومة النظام العسكري القهري

وعلى الجملة فانهُ كلما عظمت حرية الفرد ضعف ذلك النظام واصبح المرءُ ملك نفسهِ ومتولي امرهِ · وما اعظم الفرق بين الحالتين في الحالة الاولى تكون الطاعة العمياء والاخلاص للقوة العمومية من اعظم الفضائل والعصيان نقيصة لا تغتفر فالتاريخ لا يزال كما ذكر نلسون يثني عليهِ ويطريهِ لانهُ اهلك نفسهُ في خدمة القوة العمومية او انهُ اضاعها طاعة متناهية · ويندد بالرجال الذين خانوا دولتهم وفضحوا امرها او كشفوا اسرارها · وكثيراً ما كان الملوك يعذبون القائد الخائن في القرون الاولى اشد العذاب فقد قيل ان قورش الفارسي كان يأتي بالخائن ويثقب جسمهُ ثقوباً متعددة ثم يذيب الرصاص ويسكبهُ في تلك الثقوب وبعد ذلك

يربط اطرافهُ الاربعة الى افراس لا تزال تجاذبهُ حتى تقطع اوصالهُ . ومعاقبة الخائنين لا تزال شديدة حتى في هذا العصر على انهُ اذا ارتقت الهيئة الاجتماعية يبتدئ الفرد يدرك معنى الاستقلال الحقيقي ويصير يحسب الخضوع المطلق لارادة الغير من اصوإ السيئات والتمسك بالحرية الشخصية والاستقلال من افضل الحسنات

ومن اعظم الادلة على تضاؤل قوة الفرد ازاء القوة العمومية انتشار التعليم الاكراهي بين الامم الراقية فان الحكومة هي التي تسيطر على ابناء الامة وتربيهم كيف شاءت واذا تجرأ الوالدون على مقاومة القوانين العمومية فانهم يعاقبون اشد العقاب ثم ان القوة العمومية تتداخل في شؤون الافراد الخصوصية فتقول للفرد مثلاً انت لست حرًّا ان تنفق مواردك كلها كما تريد بل ينبغي لك ان تعطي شيئاً منها لتتمكن به من نفعك او نفع غيرك وان الفرد الذي يقال لهُ هذا القول او يعامل هذه المعاملة ليس خليقاً ان يدعى حرًّا او مستقلاً . وكلما عظم امر القوة العمومية واشتدت صولتها يتداعى استقلال الفرد وتوهن حريتهُ الشخصية

ومن المعلوم ان الحوادث الاجتماعية شأن غيرها من حوادث الكون يزداد تأثيرها ويشتد فعلها اذا لم تلقَ مقاومة ومصادرة من الخارج فاذا لم يعترض القوة العمومية مناوئ فلا ريب انها تكون في المستقبل قوة هائلة وتكون قوة الافراد ازاءها ضعيفة واهنة لا يؤبه لها . على انهُ لا يظهر من القرائن الحاضرة ان الافراد سوف يتعاونون ويتحدون لمقاومة القوة العمومية واذا كان ثمة اتحاد او تظاهر فهو ضعيف جدًّا ولن يؤثر في مصير الهيئة الاجتماعية واذا تأتى عنهُ بعض النتائج فلا تكون ذات شأن عظيم وكلما كثرت المشروعات التي تتولى شؤونها الحكومة وانتقلت الاعمال من ايادي الافراد والشركات الى ايادي الهيئة الحاكمة ضعفت قوة الفرد امام قوة الحكومة وصار العمال والصناع وسائر الافراد في قبضة الحكومة لا يستطيعون ان يفعلوا شيئاً من تلقاء انفسهم وربما اصبحوا غير قادرين على تحصيل معاشهم الاَّ اذا اندمجوا في سلك الاستخدام العمومي لان الاعمال الاستقلالية تكون عندئذٍ قد قضي عليها فتنشأ حكومة مستبدة بمقاليد الشؤون الاجتماعية تحتم على الفرد ان يفعل فقط ما يؤمر بهِ ويتجافى عما لا يراد على عملهِ

واذا وصلت الهيئة الاجتماعية الى هذه الحالة واصبحت القوة الحاكمة تتصرف بامور الفرد كيف تشاء فقد الفرد حريتهُ التي يتمتع بها الآن بعض التمتع وقضي على كل الاعمال الحرة التي يديرها الفرد في هذا الزمان وما ذلك الاَّ لان الانسان غير حقيق بهذه الحرية التي يستولي عليها ولانهُ غير قادر على المحافظة عليها بالطرق اللازمة

وقد قلنا ان الحرب قائمة على الدوام بين القوة العمومية وبين الفرد فالاولى تنزع الى احتكار جميع الاعمال العمومية واذا لم يتحد الافراد معاً ويقفوا في وجهها لكي يدافعوا عن استقلالهم في اعمالهم فمن المرجح فوزها في المنتهى والحال الحاضرة تدل على ان المنافسة والاحقاد سائدة على الافراد فكل واحد منهم يعمل لما يظن منهُ خيراً لهُ ولا يهمهُ خير الغير والشركات ايضاً تنافس وتباغض بعضها بعضاً وكل واحدة منهن تنصب الاحابيل لايقاع الاخرى بها على انهنَّ يغفلن عن ان هذه المناوأة تضعف شأنهنَّ وتعوقهن عن مصادرة القوة العمومية التي سوف تكون الخطر الاكبر على استقلال الفرد في المستقبل . وفوق ذلك فان الشركة التي تضع نصب عينها مقاومة الشركات الاخرى قلَّ ان تنجح او تبلغ مأربها واذا كانت هذه حالة الافراد من الاضغان والمقاومات فلا يخلق لهم حرية في اعمالهم واحرى بهم ان يصيروا تحت امرة حكومة مستبدة تسترقهم وتستعبدهم وتنشئ لهم نظاماً يعملون بموجبهِ فاذا ظهر ضعفهُ تنشئ نظاماً آخر بشرط ان تبقى لها السيطرة المطلقة على اعمال الافراد

وربما زعم البعض ان هذا القول مبالغ فيهِ لانهُ يرى ان معظم الامم سائر الى الحرية وخصوصاً في هذه الاوقات وان استبداد الحكومات يقل رويداً رويداً على ان من امعن فكرتهُ يرى ان الامة اذا حصلت على حرية القول والفعل فتنتهي بذلك الى حدٍّ معلوم ثم يطرأ عليها ردُّ فعل فتبدأ ترجع القهقرى وهذا الانفعال اوردَّ الفعل لا بدَّ منهُ في كل حال وقد بلغت حرية الفرد مبلغاً عظيماً في القرن المنصرم وخصوصاً في انكلترا فاطلقت لكل فرد من افراد الامة واصبح الرجل يقتدر ان يفعل معها شاء على انها لما افضت الى درجة معينة ابتدأت نقطة الانقلاب وجعلت الحرية تقل فنشأت شرائع جديدة قصد منها الرجوع الى الاصل او اعادة هيبة الحكومة الى ما كانت عليهِ في دور الاستبداد

قال الاستاذ هكسلي في هذا الصدد « اذا تغلبت القوة العمومية على الافراد واستحوذت على جميع اعمالهم فانهُ يحدث واحد من امرين فاما يقوم الافراد قومة واحدة في وجه الحكومة وتكون ثورتهم هذه ثورة اجتماعية صرفة يتوخون منها ارجاع حقوقهم المغصوبة وحريتهم المسلوبة فيستبطون الدولة الحاكمة ويحصل عقيب ذلك رد فعل يفضي الى تسلط القوة العسكرية فتتولى شؤون الامة وتحكم في امرها بالاستبداد المتناهي واما يثور الافراد وينجحون في ثورتهم ولا تنجح الاَّ الامة التي ما زال ينبض في عروقها دم الانفة وعزة النفس وينشئون حكومة دستورية بكل ما في الكلمة من المعنى اي انها تكون في يد الشعب وتضع قبلة ابصارها منفعة الافراد وهذا اعظم مستقبل يرجى للامم الحية في زمن بعيد جداً

ثم ان البشر ينشدون الكمال في جميع ادوار العمران وكلما نشأت هيئة اجتماعية مغايرة للارتقاء الحقيقي فيقوم صنف من الناس يجعلون دأبهم مقاومة تلك الهيئة على قدر الطاقة ولم يخلُ الاجتماع البشري من امثال هؤلاء الاصناف في جميع ادواره ولا بدَّ من ظهور هذه الفئة في المستقبل كما ظهرت في الماضي فتعيد اصلاح الفساد الذي سوف يطرأ على العمران والمرجح انها تنجح على تمادي الزمان في ايجاد هيئة اجتماعية موافقة للرقي كل الموافقة وعندئذٍ ينظر كثيراً في ارجاع حرية الافراد واستقلالهم واذا كان ناموس النشوء قد فعل في الادوار المنصرمة واوصل الحياة الى حالتها الحاضرة وساعد الاحياء على مصادرة الطوارىء الطبيعية التي كثيراً ما طرأت عليهم فهو سوف يفعل ايضاً في المستقبل ويهتدي به البشر الى تكييف طبائعهم واعمالهم طبقاً لما تقتضيه منهم احوال الهيئة الاجتماعية المنتظرة فيجمعون كلمتهم ويلمون شعثهم حتى يتمكنوا من الدفاع عن حقوقهم والذب عن حياضهم

وهنا لا بد من ايراد كلمة عن النشوء وما يراد منهُ من الوجهة الطبيعية . ان النشوء لا يعني الترقي بل هو ظهور احد الاحياء بصورة قوية اصلح من غيرها لمقاومة العوامل الطبيعية فيكون هذا الحي اقدر من سائر الاحياء على الحياة ويترقى بالمحافظة وامتصاصها وكلما قوي تضعف ولا تلبث طويلاً حتى تنقرض طبقاً لناموس «بقاء الاصلح» ثم ان النشوء الحيوي ينطبق على النشوء الاجتماعي فكلما نشأ شعب من الشعوب وعظم امره فلا بد من تدلي شعب آخر . والجماعة التي تترقى تضعف غيرها فيأتي افراد الجماعة المترقية ويستقرُّون في اقليم مناسب لصحتهم ويطردون اهل ذلك الاقليم الى اقليم سيء فتضعف بنية هؤلاء وينشأ منهم جماعات ضعيفة سقيمة . وفضلاً عن ذلك فانهُ تحدث منافسات كثيرة بين الامم القوية وهذه المنافسات تفضي الى تفوق بعضها على بعض وانحطاط عدد منها فالمتفوقة تنحصر في البقاع الخصيبة الطيبة والمنحطة تهيم الى الاصقاع الباردة القاحلة وتبتدىء الشعوب المتفرقة بالتآلف والتضامن فلا يمضي زمن حتى ترى الامم الراقية مجتمعة وهذا التجمع او الائتلاف ينفع العمران كثيراً

والمرجح انهُ سوف تتألف بين الامم العليا محالفة عامة تؤلف بينهن ويكون من انفع افعالها انها تقضي على الحرب التي تحسب اعظم مضرة للتمدن الحاضر وقد التفتت الدول الى ذلك في هذا العصر فعقدت المؤتمرات الدولية وقصدت ان تحسم بها كل خلاف او نزاع يقوم بينهن . على ان الزمن الذي تنتفي فيهِ الحروب لم يحن بعدُ ولا شك ان الحروب من اعظم المعار التي تصيب الحضارة العصرية وهي تهيج في النفوس طبائع الهمجية وترجع البشر الى حالتهم الوحشية الاولى

ثم انهُ اذا تشكلت هذه المخالفة العمومية بين الامم ترقت الهيئة الاجتماعية ترقياً محسوساً وقطعت خطوات واسعة في سبيل التقدم الحقيقي وحصل التلاؤم بين نظام المجتمع وبين احوال الافراد او بين مطالب الفرد الخصوصية وحاجاتهِ وبين المحيط ولا تعود قوانين الاجتماع تغاير منافع الاشخاص . واذا قصد الفرد ان يحيا حياة سعيدة في الوقت الحاضر وجب عليهِ ان يكيف مطالبهُ واحوالهُ طبقاً لنظام الهيئة الاجتماعية الحالية على ان ما فيها من الاختلافات وتشعب الاغراض والغايات والمنافسات الكثيرة يمنعهُ من الملاءمة بين نظامها وبين مطالبهِ الخاصة غير انهُ اذا شاءت تلك المخالفة فلا تبقى تلك العوائق ويصبح الفرد في حالة يرتاح فيها الى النظمة المجتمع ويسهل عليهِ الانقياد لها والعيشة طبقاً لمطالبها لانها لا تقتضيهُ الاَّ ما يسهل عليهِ اجراؤهُ ولا تتداخل في حريتهِ الشخصية الاَّ اذا حدتهُ نفسهُ بالاقتراء على الغير والائتلاف الموماً اليهِ يعلّم الفرد انهُ عضو من اعضاء المجتمع الانساني وينبغي لهُ ان يتعاون مع سائر الاعضاء حتى تتم سعادة الجميع . واذا ادرك الافراد هذا الادراك ماتت من قلوبهم الغرائز الوحشية التي تحدو بالمرء الى الاعتداء على غيرهِ وترقت العواطف السامية التي تبعث الانسان على خدمة المصلحة العامة وزالت ايضاً جميع العقبات التي يضعها الآن ذوو المآرب الذاتية في سبيل سعادة الافراد فيبرز عندئذٍ الرجل الحقيقي الى ميدان الحياة وهو الذي يخدم اوطارهُ ويخدم ايضاً اوطار الهيئة الاجتماعية ولا يجد تناقضاً بين المنفعة الخاصة وبين المنفعة العامة لانهُ بخدمة غيرهِ يخدم نفسهُ ويخدم غيرهُ . ونرى ما يشبهُ ذلك في اعضاء الجسم الانساني . ومن الناس من تنحوا عن سائر البشر والقوا عن كواهلهم اعباء المطالب الاجتماعية الحاضرة فارتقت اخلاقهم ارتقاء مبيناً وعاشوا عيشة كاملة على حدّ ما تقدم وهذا نفس ما يرجى حدوثهُ في المستقبل عند ما يحصل تآلف الامم الذي اشرنا اليهِ فسعى عندئذٍ في انشاء المجالس التحكيمية التي بدئ بمثلها في الوقت الحاضر وتسقد قيادتها لاصحاب الاخلاق العالية الذين يعرفون بالنزاهة والصدق وتكون تلك الذريعة من اعظم الذرائع الموصلة الى السعادة العالية المنشودة

دمشق خليل يعقوب الخوري